

وزير التربية اللبناني الدكتور حسن منيمنة:

## نعول على الأهل والطلاب

# لنخطة الإصلاح التربوي

منذ توليه حقيبة التربية والتعليم العالي، يحرص الدكتور حسن منيمنة على وضع الأطر الصحيحة للنظام التربوي في لبنان... القطاع الرسمي هاجسه سواء على مستوى الابتدائي أو المتوسط أو الجامعي، كيف لا وهو خريج الجامعة اللبنانية ولا يتوانى عن التفاهر بها. انطلاقاً من ذلك، كانت الخطة الخماسية التي رفعها إلى مجلس الوزراء في شهر نيسان/أبريل الماضي بعنوان "جودة التعليم من أجل التنمية"، وحظيت بترحيب كامل من قبل الوزراء، فأقرت وبدأ الأمل في السير بها انطلاقاً من المعطيات المادية والتربوية وآلية التنفيذ التي ضمنها.

وزير التربية قليل الكلام، ويولي الشق القانوني أولوية لأنه يدرك أن لا شيء يحفظ حق أي مشروع إذا لم يؤطر بقوانين وأنظمة تحول دون التعالي أو التحايل عليه. من مكتبه في الطابق الخامس عشر من مبنى وزارة التربية والتعليم العالي، كان لقاء "الإصلاح الاقتصادي" مع وزير التربية الدكتور حسن منيمنة، الذي كانت تقطعه بعض الاستشارات التربوية والتواقيع التي لا تخلو من بعض الاستفسارات.

أجرت الحوار: جومانا نصر





## الإصلاح الاقتصادي: كيف تقيمون واقع القطاع التربوي في لبنان؟

هناك مشاكل وتحديات كثيرة تترتب على نظام التعليم في لبنان، فهناك اليوم تراجع في مجال التعليم بسبب غياب وسائل التعليم الحديثة. ومعلوم أن التعليم يشكل جزءاً أساسياً من رأس المال البشري، ويساهم في عملية التنمية الاجتماعية ويساعد على مكافحة الفقر وتعزيز المساواة.

## الإصلاح الاقتصادي: هناك تركيز في خطة التنمية التي عرضتموها على مجلس الوزراء على القطاع الرسمي. فهل وصل الأمر إلى هذا الدرك من الخطورة؟

واقع قطاع التعليم الرسمي في لبنان غير جيد، وهذا ليس بسر، نتيجة تدني مؤهلات الكادر التعليمي والإداري في المدارس، وعدم توافر البيئة التعليمية المناسبة، وعدم مطابقة الأنظمة الإدارية والتنظيمية للقطاع مع متطلبات التطوير. من هنا كانت الخطة التي تهدف إلى تطوير التعليم الخاص والرسمي مع التأكيد على إلزامية التعليم حتى عمر 51 سنة، على أن يكون التعليم الرسمي في متناول الجميع.

## الإصلاح الاقتصادي: من يضمن ترجمة هذه الخطة، خصوصاً أن خططاً وُضعت في العهود السابقة ونامت في أدرج الوزارة؟

لا ندعي تفوقاً على سوانا، لكن للمرة الأولى هناك خطة خماسية شاملة بدءاً من مستوى التعليم وتحديد شروط المعلم ورفع مستواه، وصولاً إلى إعادة النظر بإدارة المدرسة، وانتهاءً بالمباني والمختبرات والتجهيزات. كما تتضمن نقاطاً تفصيلية ورؤياً مستقبلية للنظام التربوي في لبنان. أما على مستوى الأموال فهي شبه مؤمنة: نصفها هبات والقسم الثاني من الدولة، ومدة تنفيذها 5 سنوات. وعند عرضها على مجلس

الوزراء، لاقت تجاوباً مما يؤشر إلى أن عملية إقرارها سائرة نحو التنفيذ. أما بالنسبة لخطة "النهوض التربوي" التي عرضت في العام 1998، فكانت تقتصر على المناهج وتدريب الأساتذة، في حين أن خطة "جودة التعليم من أجل التنمية" للمرحلة ما قبل الجامعية فهي شاملة. وهنا يكمن الفارق.

## الإصلاح الاقتصادي: إذا انطلقنا من المناهج التربوية، نلاحظ أننا ما زلنا متأخرين عن محيطنا على مستوى التحديث والتكنولوجيا؟

يرتبط هذا الأمر مباشرة بالمركز التربوي للبحوث والإيماء، فبعد ما خسر الكثير من عناصره البشرية ضُغفت آلية عمله. وأي تطوير في هذا المجال يحتاج إلى إعادة هيكلته. على أية حال، العمل جارٍ لإعادة النظر في هيكلية المركز، وتحديث آلية العمل فيه، ويتولى المهمات عدد من المتخصصين في هذا المجال لإعطائه دفعةً من الأعمال المنوطة به، مع التقيد بالأنظمة العامة.

## الإصلاح الاقتصادي: أين أصبح كتاب التاريخ الجديد، وهل لا يزال الصراع قائماً على مضمونه؟ وما الإجراءات المتخذة لتحديد القطاع التربوي عن لعبة السياسة والصراع والتصيد؟

هناك مسودة منهاج جديد ستعرض على مجلس الوزراء ليصار إلى الاتفاق عليه ويتم بعدها البدء بعملية الطباعة، لكن المسألة بحاجة إلى بعض الوقت، لأن العملية تحتاج إلى دراسة الموضوع بهدوء وعقلانية وأعتقد أن الكل متفق على ذلك. وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، فعندما نتعامل مع الكل بشكل متوازن دون تمييز، تُسلم القوى بقرارات الوزارة وآليات عملها. مثال على ذلك، مسألة دمج المدارس التي لاقت الكثير من الاعتراضات والمعارضة لدى بعض الفرقاء عندما بدأنا في تطبيقها، لكن

عندما أدرك الجميع أنها ستطبق في كل المناطق، وأنها تؤمن المنفعة العامة سلموا بالأمر. وقد بلغ عدد المدارس التي تم دمجها في العام الماضي 20 مدرسة، وستشمل العملية العدد نفسه هذه السنة.

## الإصلاح الاقتصادي: من يضمن استمرارية العمل على نفس منهاج خطة الإصلاح والتنمية؟

القوانين والأنظمة وحدها هي التي تضمن آلية التنفيذ وتحديداً بعد تحويل البنود الواردة في الخطة إلى مراسيم مشاريع وقوانين. عندها لن يجرؤ أحد على تجاوزها أو اختراقها. وكلما كانت القوانين والأنظمة واضحة ومحددة كلما كفلنا حمايتها، والسلطة السياسية كفيلة بضمان ذلك انطلاقاً من موقعها القانوني.

## الإصلاح الاقتصادي: إذا تمكنت من فصل السياسة عن النظام التربوي، فكيف يمكن تطبيق ذلك في عقول التلامذة والمعلمين؟

هذا مستحيل لأن ما من قانون يراقب أو يعاقب على النوايا والأفكار، أما على مستوى التطبيق، فمسئوليتنا تنحصر في القطاع الرسمي، وهناك قرار صادر بوقف كل النشاطات السياسية والحزبية ومنع عمل الخلايا الطلابية في المدارس الرسمية، كما يمنع رفع أي صور لزعماء سياسيين أو أي شعارات حزبية أو سياسية باستثناء صور رئيس الجمهورية.

## الإصلاح الاقتصادي: لكن القانون الذي تعولون عليه يحمي اليوم ما يسمى ببعض "الدكاكين" التربوية سواء على مستوى المدارس أو الجامعات الخاصة؟

هذا صحيح، لكن القطاع الخاص أنواع. فهناك الجيد جداً، وهناك المتوسط، ومنها الضعيف جداً. من هنا، أرسلنا

قانوناً إلى مجلس الوزراء لإعادة النظر في بعض الجامعات الخاصة التي تعمل دون تراخيص، أو انتهت مدة صلاحية التراخيص المعطاة لها. لذا، أعول على خطة تطوير المدارس الرسمية، ونأمل أن نشهد تحسناً في الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الرسمية، فيستعيد الأهل الثقة بهذا القطاع ويتشجعون على إرسال أولادهم إلى الرسمي، لأنه حق لكل تلميذ كما هو الحال في كل بلدان العالم.

## الإصلاح الاقتصادي: كيف يواكب المعلم أطر الحداثة وهو مكسور الخاطر وحقوقه مهدورة؟

لاحظت خطة التنمية وضع المعلم وكيفية إيجاد حوافز لتطوير نفسه، لأن من شأن ذلك أن ينعكس على طريقة أدائه. ومن النقاط التي ركزنا عليها أن لا يقتصر مفهوم التطوير على درجات الخدمة، إنما من خلال الدورات التي يتابعها ويثبت نجاحه فيها، إضافة إلى الشهادات الإضافية التي يحصلها وكل ما من شأنه أن يساهم في تطوير قدراته. إضافة إلى المكافآت المادية التي ستعطى له لتشجيعه.

## الإصلاح الاقتصادي: مارسالكم إلى الأهل؟

للأهل أقول: نحن في حاجة إلى دعمكم ومتابعتكم لكل الخطوات التي ننفذها، فمشروع تطوير التعليم الرسمي وضع لأجل جيل المستقبل ويحوط بكل الجوانب التعليمية، والتربوية والاجتماعية والفنية من نشاطات ترفيهية وفنية داخل البرامج، والبرمجة الإلكترونية، ونحن بصدد تعميمه على كل لبنان. أما البداية فستكون على مستوى الابتدائي والروضات. المهم أن يلمسوا ذلك، ويكونوا على صلة مباشرة مع إدارات المدارس. وطبعاً المجتمع المدني سيكون المرشد والحافز لضبط كل الشوائب وتطوير عملية الإصلاح التربوي.